

تازة .. تعيين ابن الناظور ذ محمد اقوير وكيلا عاما لاستئنافية تازة قادمًا من استئنافية وجدة

عبدالحق خرباش.. 24.10.2022

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت
تازة .. تعيين ابن الناظور ذ محمد اقوير وكيلا عاما لاستئنافية
تازة قادمًا من استئنافية وجدة
احدث الملك محمد السادس تغييرات كبيرة في المسؤوليات القضائية
بمختلف محاكم المملكة.

و أبرز ما يهم الناظور في هذه التعيينات هي تعيين ذ ع الغني
الطيبات وكيلا عاما لدى محكمة الاستئناف بالناظور قادمًا من منصبه
السابق كنائب للوكيل العام لاستئنافية تطوان. و بهذا ينتهي مشوار ذ
ع الحكيم العوفي الذي وصل لسن التقاعد بعد عدد من التمديدات و
سنوات طويلة من العطاء في خدمة القضاء سواء بالناظور أو المدن
الأخرى التي مر منها.

من جهة أخرى تم تعيين ابن الناظور ذ محمد اقوير وكيلا عاما
لاستئنافية تازة قادمًا من استئنافية وجدة فيما تم تعيين ذ محمد
الادريسي وكيل الملك السابق بالناظور وكيلا عاما بالحسيمة بعد مقام
قصير ببركان.

وعين الملك عددا من المسؤولين القضائيين بعدة محاكم، همّات خمسة
(5) رؤساء أولين لمحاكم استئناف؛ رئيس أول (1) لمحكمة استئناف
تجارية؛ رئيس أول (1) لمحكمة استئناف إدارية؛ أربعة عشر (14)
وكيلاََ عاماََ للملك لدى محاكم استئناف؛ وكيل عام للملك (1) لدى
محكمة استئناف تجارية؛ وعشرون (20) رئيساََ لمحاكم ابتدائية؛
وأربعة (4) رؤساء لمحاكم تجارية؛ رئيسان اثنان (2) لمحكمتين
إداريتين؛ واحد وثلاثون (31) وكيلاََ للملك لدى محاكم ابتدائية.

كما همّات هذه التعيينات سبع (7) نساء قاضيات، من بينهن خمس

قاضيات يتولين المسؤولية لأول مرة، من بين 32 من القضاة الذين أسندت لهم المسؤولية لأول مرة خلال هذه الدورة. وهو ما يمثل نسبة 40,50% من مجموع مناصب المسؤولية التي شملها التغيير وهنأ المجلس الأعلى للسلطة القضائية المسؤولين القضائين الجدد على الثقة التي وضعت فيهم، وحفزهم للاضطلاع بمهامهم بما يلزم من الجدية والحزم، وبمزيد من الإرادة والعزم، واتخاذ المبادرات الهادفة للتطبيق العادل للقانون، وتوفير الظروف اللازمة للمحاكمة العادلة، واحترام الآجل المعقول للبت في القضايا وتنفيذها، وأكد المجلس في بيان له أن الأمانة العامة للمجلس ستتولى تحديد تاريخ تنصيب المسؤولين القضائين المعنيين بالأمر في مهامهم الجديدة.

التعيينات الجديدة تنضاف للتغييرات التي همّت مناصب المسؤولية القضائية خلال سنة 2021، والتي شملت 118 منصباً للمسؤولية القضائية. وهو ما يرفع عدد التغييرات في مناصب المسؤولية القضائية التي قام بها المجلس خلال أقل من سنتين إلى 197 منصباً. أي ما يوازي 83% من مجموع مناصب المسؤولية القضائية بمحاكم المملكة. يضاف إليها إثنان وسبعون (72) تغييراً كان المجلس قد أحدثها على مناصب المسؤولية ما بين تاريخ تنصيبه سنة 2017 وسنة 2019.

ويتضح من التعيينات التي حظيت بالموافقة الملكية حسب بيان المجلس أن سبعة وثمانين (87) قاضية وقاضٍ، أسندت لهم المسؤولية القضائية لأول مرة، أي بنسبة 44,16% من مجموع المناصب التي شملها التغيير. وهو ما يؤكد إرادة المجلس في إفساح المجال للقاضيات والقضاة الشباب، ولقضاة آخرين لم يسبق لهم تولي المسؤولية القضائية للاضطلاع بهذه المهام الحيوية في المجال القضائي، والمساهمة في تطوير أداؤه. وهي إرادة يُعبّر عنها كذلك اهتمام المجلس بانتقاء نواب المسؤولين القضائين، والذين نصت استراتيجية المجلس على استفادتهم من تكوينات على ممارسة مهام المسؤولية القضائية. ومن جهة أخرى، فقد همّت التعيينات خلال نفس المدة ثلاث عشرة (13) امرأة قاضية، أسندت لهن مختلف مناصب المسؤولية، من بينهن إحدى عشرة قاضية (11)، تولين المسؤولية القضائية لأول مرة: رئيسة أولى واحدة (1) لمحكمة استئناف، وثلاث (3) رئيسات لمحاكم ابتدائية، ورئيستان اثنتان (2) لمحكمتين تجاريتين، ووكيلتان (2) للملك لدى محكمتين ابتدائيتين، وثلاث (3) وكيلات للملك لدى محاكم تجارية. وبإضافة هذه التعيينات إلى عدد القاضيات المعيّنات في السنوات السابقة، ارتفع عدد النساء

القاضيات اللواتي يتولين حالياً مسؤولية قضائية بمختلف محاكم المملكة إلى 20 قاضية، أي بنسبة 9 ٪ من مجموع مناصب المسؤولية القضائية.

وإذا كانت هذه النسبة لا تعكس لحد الآن طموحات القاضيات المغربيات في تولي مناصب قيادية، فإنها قد تضاعفت عما كان عليه الوضع في سنة 2020. وهو ما يعبر عن إرادة المجلس في إعطاء المرأة القاضية المكانة التي تستحقها في مناصب القيادة، بين زملائها القضاة. وهو "موضوع محوري في استراتيجية المجلس الأعلى للسلطة القضائية"، يعمل المجلس من خلاله على تشجيع النساء القاضيات على التباري على مناصب المسؤولية، كما يبحث عن الكفاءات القضائية النسوية لتأهيلهن للمناصب القيادية.